الشكل الذي كانت عليه سابقاً»[٣٠].

ويرى الصقور، ان الضفة الغربية حيوية لأمن اسرائيل. وحسب رأيهم، ان من يرابط فوق مرتفعات الضفة الغربية يستطيع، بوسائط نارية قليلة، «شلّ حركة الحياة اليومية في اسرائيل كلها، ويسيطر على كل الموانىء الاساسية للدولة، وعلى كل شبكة المواصلات، وشبكة المياه العذبة، وعلى محطات القوى، وكل مراكز الادارة»[٣١].

ويربط هؤلاء بين معضلتي عدم وجود عمق استراتيجي، من جهة، ونسب القوى العددية مع الجيوش العربية، من الجهة الاخرى. فبينما يعتمد الجيش الاسرائيلي على قوات الاحتياط، فان معظم الجيوش العربية نظامي، واصبحت وحداته الأساسية مؤللة، ولديه قدرة أكبر على الحركة. لذلك، لا تحل مشكلة العمق الاستراتيجي ـ من وجهة نظرهم ـ عبر ترتيبات أمنية. فكلما تضاءلت مساحة الاراضي التي تسيطر عليها اسرائيل، يزداد عدم الاستقرار والتوتر الاقليمي. وان زيادة حساسية اسرائيل تجاه الارض يعزز مبادرتها للقيام بعمل عسكري مسبق، بينما توفر لها الارض استقراراً أكثر؛ ويتقلّص، في المقابل، الخيار العسكري العربي. ويرى هؤلاء ان الارض «حيوية للمناورة الهجومية والدفاعية، وحيوية، كذلك، لحرمان الخصم من المناورة والحسم في الحرب»[٣٢]. وهم يلخّصون موقفهم بأن انسحاب اسرائيل من الضفة الغربية يبقيها دون عمق استراتيجي. واعادة المناطق المحتلة يعني تشجيع مبادرة عربية للحرب ضد اسرائيل. وان وجود الجيش الاسرائيلي في تلك المناطق يؤدي «مهمة حماية الدولة. والانسحاب يعرّض اسرائيل لحرب مروّعة ومبؤوس منها تتعلق بوجودها. ولن تستطيع اسرائيل ردع اعدائها، والحؤول دون نشوب حرب، الّا اذا كانت قوية، موحّدة، واثقة من نفسها، ومزوّدة بعمق استراتيجي مقبول»[٣٣].

ثانياً: المشكلة الديمغرافية

يعتبر الاسرائيليون ان خطر المشكلة الديمغرافية من أشد الاخطار التي تواجه اسرائيل في المستقبل، وترتبط المشكلة، الى حد بعيد، بالطابع اليهودي للدولة العبرية. وستواجه اسرائيل مشكلة ديمغرافية خطيرة، اذا كان قرارها النهائي ضمّ الضفة الغربية وقطاع غزة اليها، او استمرار الاحتلال على هذا الشكل، أو ذاك. وتدل الاحصاءات الاسرائيلية للسكان على ان نسبة السكان على أرض فلسطين الانتدابية كانت، حتى العام ١٩٨٥، حوالى ٦٢,٥ بالمئة يهود، مقابل ٣٧,٥ بالمئة عرب. وستكون النسبة العام ٢٠٠٠ حوالى ٥٤ ـ ٥٧ بالمئة و٤٣ ـ ٤٦ بالمئة على التوالي[٣٤]. ويعني استمرار هذا المسار تحوّل اسرائيل الى دولة ثنائية القومية، «ممّا يشكل تهديداً لجوهرها اليهودي»[٣٥]. ولا توجد حدود لحجم المشاكل التي تطرحها الأزمة الديمغرافية في اسرائيل. فهل ستمنح اسرائيل سكانها العرب حقوقهم كاملة كمواطنين ؟ واذا لم تفعل، فهل ستبقى العلاقات القائمة هي علاقات اضطهاد وسيطرة بالقوة العسكرية ؟ وعندها، اين ستصبح ادعاءات اسرائيل بأنها «واحة الديمقراطية» في الشرق الاوسط. وهو الادعاء الذي تستند اليه للحصول على تأييد الدول الغربية لها، وفي المقدم منها الولايات المتحدة الاميركية ؟ وهل يمكن الاستمرار في التناقض القائم بين رفع الحكم العسكري عن السكان العرب منذ العام ١٩٤٨، واستمرار الحكم العسكري على سكان المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧ ؟[٣٦].

ان ما يزيد في حدة المشكلة الديمغرافية، اضافة الى تدني نسبة التكاثر الطبيعي عند اليهود، هو هبوط الهجرة الى اسرائيل، وزيادة النزوح منها، وفشل النشاط الاستيطاني في الارض المحتلة،